إصلاح المنظومة التربوية في الجزائر–الواقع والرهانات–

د. بودوح محمد أ. محاضر قسم علم النفس –

جامعة البليدة–

د.الزغير حميد رشيد أ. محاضر قسم علم النفس –

جامعة البليدة–

ملخص :

أعطت المجتمعات أهمية بالغة للمدرسة ،ولمناهجها التعليمية ، من خلال متابعة ما يدور فيها وتدارك النقائص والعيوب عن طريق الإصلاحات . ونظرا لخصوصية كل مجتمع من حيث مساره التاريخي ونموه الاجتماعي بكل أبعاده الاقتصادية السياسية والتربوية، فقد عرفت الجزائر منذ الاستقلال إصلاحا تربويا بغرض التكيف مع الأهداف وإستراتيجية الخطط الإنمائية المتبعة آنذاك. وقد عرفت المنظومة التربوية منذ بضع سنين سلسلة من الإصلاحات لتحسين أداء هذه المنظومة وتجاوز السلبيات السابقة ،لكن هذه الإصلاحات عرفت عدة صعوبات أثرت كثيرا على نتائجها وفعاليتها ، وهذا ما يظهر من خلال تدني المستوى التعليمي .

Résumé :

Toutes les communautés accordent une grande importance à l'école, et les programmes d'enseignement, par le biais du suivi de ce qui se passe et pour remédier aux carences et les défauts à travers les réformes. En raison de la spécificité de chaque communauté en termes de son cours de la croissance historique et social, politique, éducatif, l'Algérie depuis l'indépendance a connu une série de réforme éducative pour s'adapter à des objectifs stratégiques et des plans de développement .Ces réformes visant à améliorer la performance du système éducative et de surmonter les inconvénients précédents, mais ces réformes connues plusieurs difficultés influencé de façon significative les résultats et l'efficacité, et c'est ce qui se montre à travers le faible niveau scolaire.

تمهيد :

أعطت المجتمعات أهمية بالغة للمدرسة، ولمناهجها التعليمية، من خلال متابعة ما يدور فيها وتدارك النقائص والعيوب عن طريق الإصلاحات.

ونظرا لخصوصية كل مجتمع من حيث مساره التاريخي ونموه الاجتماعي بكل أبعاده الاقتصادية السياسية و التربوية، فقد عرفت الجزائر منذ الاستقلال إصلاحا تربويا بغرض التكيف مع الأهداف وإستراتيجية الخطط الإنمائية المتبعة آنذاك. وقد عرفت المنظومة التربوية منذ بضع سنين سلسلة من الإصلاحات لتحسين أداء هذه المنظومة وتجاوز السلبيات السابقة، لكن هذه الإصلاحات عرفت عدة صعوبات أثرت كثيرا على نتائجها و فعاليتها، وهذا ما يظهر من خلال تدني المستوى التعليمي .

1-السياسة العامة للتربية :

شكل التعليم أحد الأولويات الأساسية في السياسة التنموية الشاملة التي اتبعتها الدولة مباشرة بعد حصولها على استقلالها في 5 جويلية 1962.

الدستور الجزائري الصادر سنة 1963 والمواثيق والنصوص الأساسية المرجعية التي تستمد منها السياسة التعليمية اعتبرت التعليم العنصر الأساسي لأي تغيير اقتصادي واجتماعي .

الأمر رقم 76 . 35 المؤرخ في 16 أفريل 1976 أول نص تشريعي على هذا المستوى وضع المعالم والأسس القانونية للنظام التعليمي الجزائري وشكل الإطار التشريعي لسياسة التربية التي ترتكز على:

تأصيل الروح الوطنية والهوية الثقافية لدى الشعب الجزائري ونشر قيمه الروحية وتقاليده الحضارية واختياراته الأساسية.

تثقيف الأمة، بتعميم التعليم والقضاء على ا لأمية وفتح باب التكوين أمام جميع المواطنين على اختلاف أعمارهم و مستوياتهم الاجتماعية

تكريس مبادئ التعريب و الديمقراطية و التوجيه العلمي والتقني.

ضمان الحق في التعليم و مجانيته وإلزاميته.(1)

2- تعريف الإصلاح التربوي:

هو محاولة فكرية أو علمية لإدخال تحسينات على الوضع الراهن للنظام التعليمي التربوي سواء تعلق ذلك بالبنية المدرسية والإدارة والبرامج التعليمية أو طرائق التدريس أو الكتب المدرسية وغيرها ويقصد بمشروع الإصلاح التربوي مجموعة التعديلات ،والتغييرات التربوية التي طرأت على نسق المنظومة التربوية الجزائرية ،والتي تشمل المبادئ والمنطلقات ،و الأسس المنهجية و التربوية في بناء المناهج ،والإجراءات التعليمية الجديدة ،ومستلزمات تطبيقها ،وتكوين وإعادة تكوين المعلمين ،والتي تبدو في شكل نسق متكامل انطلاقا من التعليم القاعدي وحتى التعليم الثانوي والتقني. وقد شرعت وزارة التربية الوطنية في تطبيق هذا المشروع ابتداء من الموسم الدراسي 2004/2003 .(2)

3-أهداف الإصلاحات التربوية:

أ-وضع التلميذ في قلب العلاقة التربوية :

باعتباره عنصر من القسم الدراسي ويجب أن نأخذ ميولاته ورغباته ومكتسباته ووتيرة نموه بعين الاعتبار فهو يعتبر عضوا مشاركا في عملية التعلم بقصد احتكاكه بخبرات وأنشطة المناهج التي تقدمها المدرسة.

ب- فتح المؤسسة على المحيط :

حيث أن تغيير المقاربة التربوية تشمل كل العمليات التكوينية التي يساهم فيها التلميذ تحت مسؤولية المدرسة خلال فترة التعلم بمعنى أن للتلميذ الحق في اختيار مشروعه الفردي على دراية ووعي فيتمكن من النضج والاستقلالية وإقامة علاقات مع المحيط الذي يعيش فيه.

ج- اكساب المعلم والمتعلم ادوار جديدة :

يرى المنظور الجديد أن المعلم يجب أن ينتقل إلى دور الباحث عن السبل والطرق و المنهجيات التي تسمح برفع كفاءات تلاميذه المعرفية والمنهجية وتوعيته بكيفيات تعلمهم و مساعدتهم على تطوير هذه الكيفيات بالبناء السليم لتفكيرهم، أما بالنسبة للمتعلم فالمنظور الجديد يعتبره جوهر الفعل التعليمي.

د- تطبيق المقاربة عن طريق الكفاءة :

وهو أهم مفهوم جاء به المنهاج الجديد والكفاءة هي مجموعة من المعارف والمهارات والوجدان تسمح بالممارسة اللائقة لدور أو وظيفة أو نشاط وتعمل هذه المقاربة على جعل التلميذ هو سيد الموقف التعليمي فيقوم باستغلال قدراته في التعامل مع الوضعيات المعاشة والمشكلات التي تواجهه وهي تقوم على تكوين شخصية الطفل بصورة سوية بمعنى يقوم تعليم نفسه بنفسه.(**3**)

ويلاحظ أنه على الرغم من هذه التعديلات التي مست المنظومة التعليمية والتعليم القاعدي على وجه الخصوص ،في إطار صيرورة الإصلاحات التربوية ،إلا أنه في جانب كبير منها بقيت غير ملموسة في الميدان .وتعود أهم الاختلالات الملاحظة في المناهج التربوية الجزائرية حسب فريد عادل إلى :

-انعدام الوضوح فيما يتعلق بالمرجعية الوطنية في إعداد وتقييم المناهج ، خصوصا فيما يتعلق بالإطار النظري ،واختيار المنهجية والأداتية .

-عدم وضوح ملامح الخروج للمتعلمين في نهاية كل طور .

-انعدام الانسجام بين حاجات المجتمع الجديدة ومحتويات البرامج .

-انعدام البحث التربوي ،ونظم التقييم ومتابعة تطبيق البرامج .

-عدم النجاعة في محاولة التعديل و التكييف مع الواقع.

- عدم الانسجام داخل المادة وبين المواد.

-عدم الانسجام بين المنظومات الفرعية للتربية(التحضيري ،الأساسي ،الثانوي) .

-عدم توافق برامج تكوين المعلمين مع برامج التعليم .

-البرامج مبنية أساسا على المحتويات باستثناء بعض المواد .

-ترتكز المناهج على منطق التعليم دون التعلم .

- لم تخضع البرامج لعملية التجريب لإثبات صلاحيتها قبل تعميمها(4)

4-المقاربة بالكفاءات:

تعد المقاربة بالكفاءات، إحدى البيداغوجيات التي تبنتها وزارة التربية الوطنية، وعلى أساسها تم بناء المناهج الجديدة التي شرع في تطبيقها ابتداء من السنة الدراسية 2004/2003.

كلمة **مقاربة**، الذي يقابله المصطلح اللاتيني Approche، فإن معناه، هو الاقتراب من الحقيقة المطلقة وليس الوصول إليها، لأن المطلق أو النهائي يكون غير محدد في المكان والزمان.كما أنها من جهة أخرى خطة عمل أو استراتيجية لتحقيق هدف ما.وفيما يخص مصطلح **الكفاءة** الذي يقابله في اللغة الأجنبية La Compétence، فالمقصود به هو مجموع المعارف، والقدرات والمهارات المدمجة، ذات وضعية دالة، والتي تسمح بإنجاز مهمة أو مجموعة مهام معقدة.

في المقاربة الجديدة (التعليم بالكفاءات) نجد: الغاية، المرمى، الكفاءة الختامية (كفاءة نهائية)، الهدف الختامي المندمج، الكفاءة القاعدية، الهدف التعلمي.إن تطبيق بيداغوجية المقاربة بالكفاءات، يستلزم التخلي عن مفهوم البرنامج، والانتقال إلى مفهوم المنهاج؛ إذ الأول عبارة عن مجموعة المعلومات والمعارف التي يجب تلقينها للطفل خلال مدة معينة، في حين أنّ الثاني يشمل كل العمليات التكوينية التي يساهم فيها التلميذ، تحت إشراف ومسؤولية المدرسة، خلال مدة التعليم، أي كل المؤثرات التي من شأنها إثراء تجربة المتعلم خلال فترة معينة.

لذا، فالمناهج الجديدة، التي اعتمدت المقاربة بالكفاءات، تجيب على التساؤلات الآتية: - ما الذي يتحصل عليه التلميذ في نهاية كل مرحلة من معارف وسلوكات وقدرات وكفاءات؟- ما هي الوضعيات التعليمية الأكثر دلالة ونجاعة، لاكتساب التلميذ هذه الكفاءات؟

البرنامج القديم	المنهاج الحالي
مبني على المحتويات، أي ما هي المضامين اللازمة لمستوى معين، في نشاط معين ومن ثم يكون المحتوى هو المعيار	مبني على أهداف معلن عنها في صيغة كفاءات، أي ما هي الكفاءات المراد تحقيقها لدى التلميذ في مستوى معين،ومن ثم تكون الكفاءة هي المعيار
- مبني على منطق التعليم والتلقين،أي ما هي كمية	- مبني على منطق التعلم أي ما هي التعلمات التي

المعلومات والمعارف التي يقدمها المعلم، - المعلم يلقن يأمر وينهى -لتلميذ يستقبل المعلومات	يكتسبها المتعلم من خلال الإشكاليات التي يطرحها المعلم؟ -ما مدى تطبيقها في المواقف التي يواجهها المتعلم في حياته الدراسية واليومية -المعلم يقترح، فهو مرشد وموجه ومساعد لتجاوز العقبات. -التلميذ محور العملية، يمارس يجرب، يفشل، ينجح، فهو يكتسب ويحقق.
الطريقة البيداغوجية المعتمدة هي: -طريقة التعميم، أي كل التلاميذ سواسية وفي قالب واحد على اعتبار درجة النضج لدى التلاميذ واحدة اعتماد مسلك تعلمي واحد.	الطريقة المعتمدة هي بيداغوجية الفروقات، أي مراعاة الفروق الفردية والاعتماد عليها أثناء عملية التعلم، من منطلق أنّ درجة النضج متباينة لدى المتعلمين تحديد عدة مسالك تعليمية.
اعتماد التقويم المعياري المرحلي فهو تقويم تحصيلي -الاعتماد على درجة تذكر المعارف لا مكان لتوظيف المعارف.	اعتبار التقويم عنصرا مواكبا لعملية التعلم، فهو تكويني، القصد منه الضبط، والتعديل، ويهتم بدرجة اكتساب الكفاءة توظيفها في مواقف.

- ما هي الوسائل والطرائق المساعدة على استغلال هذه الوضعيات؟- كيف يمكن أن يقوّم مستوى أداء المتعلم، للتأكد من أنه قد تمكّن فعلا من الكفاءات المستهدفة؟ولتوضيح الفرق بين البرامج القديمة والمناهج الجديدة إليك الجدول التالي:

المصدر:مديرية التربية لولاية ورقلة،المجلة الدورية التكوينية،العدد5 .

ولتوضيح الممارسة التعليمية الجديدة، يمكن للمدرس أن يقترح في عدة أحيان وضعيات متنوعة لأعمال أفواج، أنشطة جماعية للقسم، لحظات عمل فردية، بحيث تدفع التلميذ إلى أن يكون فاعلا: يقترح حلولا ويقارنها مع زملائه، ويدافع عن حلوله ويعدلها إذا لزم الأمر... الخ، ويكون دور المدرس هو تسيير النقاش داخل القسم وهو المسؤول على أن يقترح في الوقت المناسب عناصر المعرفة الواردة في البرنامج. من جهة أخرى، فإن المشكلات التي يطرحها ليست تطبيقات، بل هي مشكلات للتعلم، وظيفتها الرئيسية، إثارة الرغبة في البحث عند التلميذ، أو إعطاؤه الفرصة ليتعلم كيف يبحث، ومن ثمّ فهي تسمح له بأن يستعمل معارف سابقة لفهم العمل المطلوب منه ليشرع في إجراء للحل، مع جعله يكتشف حدود معارفه.

5–أهمية المعلم في ضوء الإصلاح التربوي: تعتبر مسألة تكوين المعلم مسألة جوهرية في الإصلاح التربوي، فالمعلم منتج وصانع ثقافي ،يمثل القيم كما أن أي إصلاح تربوي يؤول تنفيذه إليه .

ترتبط مواقف المعلم من إجراءات وأهداف الإصلاح التربوي بتصوراته عن نفسه ، ومكانته ،وبقدر ما يعزز الإصلاح هذه المكانة .وللمحيط المهني علاقة بمواقف المعلم واتجاهاته نحو مشروع الإصلاح التربوي ،إذ أن الإمكانيات المتوفرة لتحقيقه ، وكذا الشروط الموضوعية لها دور هام في مدى تفاعل المعلم معه، ومن ذلك الهياكل البيداغوجية والوسائل التعليمية ،خاصة مع المواد الدراسية المضافة .

فإذا كان الإصلاح الجاري منذ 2004/2003 يشكل نظريا صياغة جادة في الاهتمام بالكفاءة البشرية كأولوية أولى خاصة وأنه يولي أهمية حقيقية لتكوين المعلم ومستواه ،إلا أن النتائج المتوصل إليها بعد تطبيقه تدل على أنه أفقد عمل المعلم النمط التربوي المبدع ،وطغى عليه النمط الإداري والامتثالي.

6–مكانة الإدارة في استراتجيات النظام التربوي : لم تكن الأولوية الناتجة عن الإصلاح الإداري أو عن تجديد برامج النظام التربوي في الجزائر نتيجة لوعي المسؤولين الإداريين الذي سيطر على المنظومة التربوية برمتها ،بل أفرزت سلوكاتهم التنظيمية والإدارية أزمة شملت ثلاثة مظاهر مترابطة :

أ) تأخر النسق أو النظام الإداري بالنسبة للتطور والاتجاهات السياسية والبيداغوجية المعلن عنها أو المعمول بها . فالتقدم في هذا السياق يعني أن المنظمة التربوية قد بلغت مرحلة الفعالية الإدارية التي تسمح لها بتجنيد مواردها البشرية ، المادية والعلمية ،وتنظيمها وتوجيهها نحو أهدافها ومادام التغير الأساسي لا يتدخل في عملية التنظيم تبقى الإدارة متخلفة ولا تنمو إلا ببطء شديد .أ ما في الدول المتقدمة فإن النمو أو التغيير التربوي أدخل تجديدا على الإدارة إذ تحولت من نمط تقليدي إلى نموذج أكثر عصرنه قائمة على تسيير علمي متين .ويجب الإشارة إلى التغييرات التي طرأت على التربية والسياسة البيداغوجية

والتي رافقتها بعض التحسينات في الإدارة التربوية بناءا على المحاولات التي أقيمت لإعادة تنظيم الهياكل الإدارية لوزارة التربية ،كإعادة توزيع المسؤوليات و الكفاءات ،وتجزئة المراتب الإدارية ، مراجعة بعض القوانين ،القرارات والمراسيم التربوية ،تخفيف الروتين ،التوجه نحو اللامركزية ،تأمين مشاركة الطلاب والمختصين والأولياء .غير أنه يجب الإشارة إلى أن الإدارة التربوية لم تكن حتى يومنا هذا محل نقاش جيد ومسؤول ،والدليل على ذلك أنها لازالت تعتبر نشاط يمارس عموديا دون استشارة المعلمين حيث يتمثل دورها في إصدار الأوامر والتحكم في السلطة ، فلا يزال الإداريون يرتكزون على الجانب البيروقراطي و الميكانيكي لمهمتهم أكثر من اعتمادهم على العنصر البشري ، فهم يهتمون بالتفاصيل أكثر من فن الإدارة والتوجيه ، وعلى تطبيق وتنفيذ القوانين أكثر من قيامهم بالمبادرات ،وإدخال التحسينات والتعديلات. (5) فالإدارة التربوية تقوم على نفس القواعد الموروثة عند معالجتها للهياكل ومركز الاهتمام رغم المحاولات الرامية إلى إصلاحها وإعادة تنظيمها : تكمن السلطة الحقيقية في أعلى الهرم بنيات المركزية الإدارية هي الوحيدة التي لها القدرة على تخطيط الإستراتيجيات ،وتوظيف وطرد المستخدمين وعلى إصدار المناشير والقوانين وإعطاء التوجيهات وأخذ التدابير وعلى مدراء المدارس تطبيق القرارات الإدارية ،دون حرية الاختيار أو التصرف بمبادرات شخصية . ولا زالت السلطات المسؤولة عن التربية و الإدارة التربوية في مجملها انطوائية ولم تولي اهتماما كبيرا للإمكانيات الواسعة المتاحة لها خارج التعليم التربوي (البحث العلمي ، المكتبات والمراجع البيداغوجية ،الأقسام الاجتماعية ، الإعلام ،الإحصاء ،التخطيط...) رغم أهميتها كمطلب جديد فرضته التربية الحديثة . يضاف إلى كل هذا نقص كبير في المستخدمين المؤهلين (الإداريين ذوي الكفاءة) .كما تعود أغلب الطرق والإمكانات والأدوات الإدارية إلى مرحلة ما قبل التكنولوجيا . ويمكن ملاحظة ذلك في الطريقة التقليدية في العمليات المالية و المصاريف ،في استعمال المعطيات البيداغوجية والإدارية ،في طرق الاتصال والامتحانات، في التقنيات المستعملة لتنفيذ ومراقبة المشاريع . هذا بالإضافة إلى أن تطور التربية في الجزائر صاحبه تزايد في عدد العاملين الإداريين والذي لم ينعكس على الفعالية الإدارية والفعالية البيداغوجية وذلك للأسباب التالية :

1- التضخم في موظفي الإدارة أدى إلى ارتفاع المصاريف الإدارية في الميزانيات المخصصة للتربية .

2- ضعف التكوين والتحضير اللائق لمهنة الإدارة .

ب) ابتعاد النسق الإداري عن التيارات الحالية للعلم والتكنولوجيا والتسيير.فقد عرف القرن19 وبداية القرن 20 إلى يومنا هذا نشأة علم التسيير والمحاولات المبذولة لتأسيسه على قواعد ودراسات وبحوث علمية ،

وقد استطاعت الدول المتقدمة فهم طبيعة الإدارة ومدى أثرها على تطور التسيير في العديد من الميادين وخاصة ميدان الإدارة التربوية ،فمع تطور النظريات الخاصة بالعلوم الإدارية والتسيير، أصبحت الإدارة في الدول المتقدمة ترتكز أكثر على التقنيات والمناهج الإدارية ، وبدأ علم التسيير يترك مكانه لتكنولوجيا إدارية مؤسسة على فكر إمبريقي وعلى تحليل موضوعي ومنظم ، مجسد في الطرق الجديدة التي تساعد الإداري على أخذ قرارات صارمة ،إعطاء توجيهات عقلانية ، الاستفادة الجيدة والممكنة للموارد ،تطبيق المخططات بدقة وفعالية بالرجوع إلى الوسائل التكنولوجيا المتطورة والعقول الإلكترونية وبالنظر إلى الدور الهام الذي تلعبه المعلوماتية في التكنولوجيا الإدارية الحديثة وضعت مناهج جديدة للبحث عنها ،تجميعها ،معالجتها ،تخزينها والاستفادة منها باستعمال أنظمة متطورة ومعطيات جوهرية للبيانات الصغرى، والعناصر الحيوية للتكنولوجيا الإدارية والأدوات التي هي من خصائص الإدارة الحديثة . يبدو مما سبق أن الجزائر في سياستها وإصلاحاتها التربوية لا زالت عاجزة عن تأسيس بنية هذه الإدارة وتحضير أدواتها ، وهذا ما يؤكد تخلفها لأنها أهملت أهمية هذا الجانب فلم تنشئ معاهد بيداغوجية أو جذوع متخصصة في الإدارة والتكنولوجيا الإدارية إلى يومنا هذا .

ت) عدم قدرة الإدارة و عجزها على ترقية التطور البيداغوجي المتوقع أو الضروري لمواجهة الألفية الثالثة .

واقع الإدارة التربوية في الجزائر لم يكن محل دراسة شاملة وجدية لحد الآن، فهي لازالت تتبع نموذجا تقليديا ماضيا دون التفكير في التكيف مع التغيير والمتطلبات المستقبلية.

خاتمة :

تحتل المنظومة التربوية مكانة محورية في أي أمة من الأمم ، وقد بدأت الجزائر منذ الاستقلال في بناء منظومة تربوية تستجيب لحاجات البلد للخروج من دائرة التخلف واللحاق بركب التقدم ،فعرفت المنظومة التربوية عدة تغييرات أو ما أطلق عليها إصلاحات والتي هدفت إلى تحسين أداء هذه المنظومة وتجاوز السلبيات السابقة ، ونظرا لتعقد النسق التربوي في مختلف مكوناته (الأهداف و السياسة العامة للتربية ،المناهج والبرامج ، طرق التدريس ، النسق الإداري) أثارت هذه الإصلاحات جدالا ونقاشا حول غايتها ومدى ملاءمتها بعد سنوات من تطبيقها ، فهي ما زالت بحاجة لمراجعة وتقييم وتقويم .لذلك وانطلاقا مما سبق يمكن إدراج مجموعة من الاقتراحات من بينها :

1- تكوين المعلم تكوينا علميا وتربويا وبيداغوجيا ، وذلك بإعادة النظر في نمط التكوين المتبع من حيث المحتوى مع الاعتماد على الوسائل التكنولوجية الحديثة .

2- توفير الإمكانات اللازمة لنجاح الإصلاح ،من حيث الهياكل البيداغوجية اللازمة والمسايرة للعصرنة والحداثة بما في ذلك المكتبات المدرسية ،قاعات الرياضة ،عدد التلاميذ في القسم ،شكل الطاولات ،السبورات ،والاهتمام بالمحيط البيئي داخل المدارس كمجال تعليمي للتربية البيئية .

3- رفع المستوى المعيشي للمعلم ،لتحصينه من مختلف الضغوطات المؤثرة على أدائه وذلك بغرض إعادة الاعتبار لمكانته الاجتماعية لتتناسب مع أدواره التربوية في المدرسة والمجتمع وليكون محل تقدير واحترام لدى المتعلم .

4- التربية التحضيرية مازالت حكرا على مناطق دون الأخرى، ومدارس دون غيرها وعليه يجب تعميمها ،وذلك لضمان تكافؤ الفرص بين التلاميذ وتهيئتهم لمتطلبات المناهج التعليمية في السنة الأولى .

5- إعادة النظر في أشكال الكتب المدرسية من حيث الوزن، الحجم ،السمك ،وضرورة تناسبها مع محفظة التلميذ ، ومساحة الطاولة مما يجعل استعمالها ميسرا للتلميذ .

6- ضرورة تكثيف ورشات علمية وتربوية تشمل أهل الاختصاص من مدراء ومربين وأولياء ومستشارين لتحقيق توافق متكامل من أجل خدمة المعلم والمتعلم بالدرجة الأولى باعتبار هذا الأخير محور العملية التعليمية .

7- تسخير وسائل الإعلام لخدمة المنظومة التربوية .

8- ضرورة إعطاء الأولوية كذلك للإصلاح الإداري في برامج التطوير التربوي والذي لا يجب أن يكون في عزلة عن العالم الذي هو جزء منه

9- الاهتمام بالعنصر البشري وتكوين متخصصين في ميدان التربية والتعليم وفي ميدان الإدارة التربوية .

10-ضرورة بناء تصورات مستقبلية والاهتمام بها حسب المفاهيم الجديدة مثل التربية الدائمة والمستمرة التي تعانق مختلف أوجه الحياة و الأنظمة التعليمية المفتوحة ..الخ .

11-إيجاد وتعريف إستراتيجية لتطوير المنظومة التربوية والاعتراف بأهمية التخطيط في الإستراتيجية الجديدة لإصلاح المنظومة التربوية لوضع نهاية للتخلف وجعل الغد أفضل.

قائمة المراجع:

1- الأمر رقم 76/35 المتضمن تنظيم التربية والتكوين (نشرة المديرية الفرعية للتوثيق سنة 1998)

2- وزارة التربية الوطنية منشور وزاري رقم:245 مؤرخ في 2003/06/04

3- المركز الوطني لوثائق التربية، سلسلة من قضايا التربية،جانفي 1999.

4- فريد عادل، **"لماذا إصلاح المناهج؟ وكيف؟"**، مداخلات المنتدى حول الكفاءات والمعارف المنظم أيام 29/28/27/أكتوبر 2001، وزارة التربية الوطنية الجزائر.

5-Mohammed A. El Ghannam , **La crise de l'administration dans les pays arabes**,Revue Trimestrielle de l'éducation , Vol VII , N°1 ,1977 ,p113